الآثار المترتبة على نمو وإتساع أنشطة الإقتصاد الخفي

أ.رباعي أمينة

جامعة الجزائر 03

الملخص:

رغم أن ظاهرة الإقتصاد الخفي من الظواهر القديمة في كافة المجتمعات الإنسانية ،إلا أن الإهتمام بها و دراستها لم يبدأ إلا منذ أعوام قليلة مضت نتيجة لتزايد و تفاقم حدتها.

لقد حاولت في هذه الورقة التطرق إلى هذه الظاهرة من خلال النقاط التالية .

أولا:تعريف الإقتصاد الخفي

ثانيا:أسباب نمو الظاهرة

ثالثا:حجم الإقتصاد الخفي في العالم

رابعا:الآثار الناجمة عن تفاقم ظاهرة الإقتصاد الخفي

Résumé

La croissance du secteur informel fait de celui –ci une composante structurelle de l'économie . les controverses déjà anciennes sur son rôle se poursuivent et témoignent de la complexité du phénomène. L'objet de notre étude consiste à analyser le secteur informel à travers les points suivants.

DEFINITION DE L'ECONOMIE INFORMELLE
LES RAISONS DE L'EMERGENCE DU PHENOMENE
DIMENSION DE L'ECONOMIE INFORMELLE
CONSEQUENCES DE L'ECONOMIE INFORMELLE

المقدمة:

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن ظاهرة الإقتصاد الخفي أو غير الرسمي حيث برز الإهتمام بهذا النشاط سواء من جانب رجال الإقتصاد أو من جانب الحكومات فمن ناحية ،نجد اهتمام رجال الإقتصاد يرجع إلى أن الإقتصاد الخفي أصبح يمثل ظاهرة أخذة في التزايد و النمو ليس فقط في المجتمعات النامية بل و المتقدمة على حد سواء ،و بالتالي لا يمكن اغفالها و اغفال أثارها الإقتصادية على المجتمع ،حيث أنه طالما أن هذا النشاط قائم و يتيح لجميع أفراد المجتمع فرصة المشاركة في أنشطته ، إن حجمه و إنتاجيته و قدرته على خلق دخول لبعض الأفراد و كل هذه العوامل لا بد بأن تكون موضع اهتمام الحكومات و واضعة السياسات الإقتصادية فإنه ينبع من ارتباط هذا النشاط و تأثره بالسياسات المختلفة ليس هذا فقط و إنما الأهم من ذلك هو خطورة هذا النوع من الاقتصاد في تأثيره على حسابات الدولة و خططها المستقبلية إذ أنه لا يقدم صورة واضحة و دقيقة على إجمالي حسابات الدولة فيما يتعلق بالدخل القومي و حسابات معادلات البطالة و النمو الاقتصادي و غيرها من الحسابات و المعادلات الهامة مما يؤدي إلى وقوع أخطاء كبيرة في تقدير السياسات الاقتصادية و النقدية و المالية المتبعة على المستوى القومي .

أولا: تعريف الاقتصاد الخفي:

يعتبر تعريف الاقتصاد الخفي من الأمور المهمة ،خصوصا في مجال الدارسات التطبيقية لهذا الاقتصاد إذ أنه بناءا على التعريف سوف تتحدد مهمة القياس و التقدير فمن المهم الإشارة إلى أنه ليس هناك إتفاق على تعريف محدد للاقتصاد الخفي ،فالمقصود بعبارة الاقتصاد الخفي يختلف من شخص لأخر ،حسب مفهوم الأنشطة التي تتم في مثل هذا الاقتصاد.

فمفهوم الاقتصاد الخفي بالنسبة لكل من GUTMANN(1977) و FIGE ينصرف إلى الناتج القومي غير المحسوب ،أو ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي،و لكنه لسبب أو لأخر لم يدخل ضمن هذه الحسابات ، أما بالنسبة لـ TANZI(1982) فإن الاقتصاد الخفي ينصرف إلى كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية، و التي قد تدخل ،أو قد لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي يعتمد ذلك على طبيعة مصادر هذه الدخول.[1]

كما تعددت المسميات التي أطلقت على ظاهرة الاقتصاد الخفي و يمكن تقسيم المصطلحات التي استخدمت لتسمية الظاهرة إلى ثلاث مجموعات بيانها على النحو التالي.[2]

المجموعة الأولى:و تشير إلى مفهوم السرية:

أطلقت العديد من المصطلحات للدلالة على سرية الظاهرة،و من أبرزها إقتصاد تحت الأرض أو الاقتصاد التحتي ، و الاقتصاد الأسود،و الاقتصاد الخفي ،و الاقتصاد السري،و إقتصاد الأبواب الخلفية.

المجموعة الثانية:و تشير إلى مفهوم اللانظامية:

توحي تلك المجموعة بلانظامية الظاهرة ، ومن أبرز المصطلحات التي استخدمت لتسمية الظاهرة طبقا لذلك المفهوم،الإقتصاد غير الرسمي و الإقتصاد اللانظامي ،و الإقتصاد غير المرصود،و الإقتصاد غير المنظم.

المجموعة الثالثة:تشير إلى العلاقة بالإقتصاد القومي:

من أبرز المفاهيم التي أستخدمت لتحديد الظاهرة مفهوم الإقتصاد الظلي ،و الإقتصاد الموازي.

وعليه يمكن تعريف الإقتصاد الخفي بأنه كافة الأنشطة المولد كدخل التي لا تسجل ضمن الحسابات الناتج الداخلي الخام إما لتعمد إخفائه تهربا من الإلتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة،و إما هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد.

ثانيا:أساب تنامي ظاهرة الإقتصاد الخفي:

يرجع بعض الإقتصاديين نشوء و توسع ظاهرة الإقتصاد الخفي إلى الأسباب التالية:[3]

- تزايد العبء الضريبي.
- عبء الإجراءات و التحكمات البيروقرطية و قوانيين العمل و البطالة.
- الخطر و الدخول المتولدة عن أنشطة إجرامية و الفساد الإداري
- دور المشروعات الصغيرة و المعلومات.
- عجز الموازنة العامة للدولة و المتمثل في الإختلال بين النفقات العامة و الإيرادات العامة.
- إختلال التوازن داخل قطاع الخدمات لصالح الأنشطة الهامشية أو منخفضة الإنتاجية.
- تأثير العولمة على تنامي ظاهرة الإقتصاد الخفي.

ثالثا:نمو حجم الإقتصاد الخفي عالميا:

تشير دراسة أجراها صندوق النقد الدولي عام 2002 لتقدير حجم الإقتصاد الخفي على عينة من 84 بلد بإستخدام مجموعة من طرق التقدير،و يوضح الجدول رقم (01) حجم الإقتصاد الخفي في الدول النامية و دول التحول الإقتصادي و الدول المتقدمة كنسبة مؤوية من إجمالي الناتج المحلي.

جدول رقم (01) :حجم الإقتصاد كنسبة مؤوية من إجمالي الناتج المحلي الرسمي خلال الفترة 1988-2000.

مجموعة البلدان	الإقتصاد الخفي
البلدان النامية	17----------67
بلدان التحول الإقتصادي دول شرق أوروبا	17----------67.8
بلدان منظمة التعاون و التنمية OECD	7----------22

المصدر:صندوق النقد الدولي، 2002

وتوضح هذه الدراسة أن الاقتصاد الخفي قد نما بمعدل أسرع من معدلات النمو الاقتصادي لهذه الدول

رابعا:أثار الإقتصاد الخفي

الآثـار السـلبية للإقتصـاد الخفـي : إن وجـود الإقتصـاد الخفـي لا يـؤذي إلى تشـويه بيانـات النـاتج القومي الإجمالي فقط ،وإنما يؤثر على معلوماتنا حول معظم جوانب النشاط الإقتصادي مثل مستويات التشغيل و البطالة و أنماط توزيع الدخل و مستويات الإدخار الحقيقي في المجتمع ....الخ..وفيما يلي نتناول هذه الآثار بالتفصيل[4]:

فقدان حصيلة الضرائب:إن أول وأهم الآثار السلبية المترتبة على وجود الإقتصاد الخفي هي أن جانبا من الدخل الذي يتم توليده داخل الإقتصاد لا يدفع عنه ضرائب و يحدث ذلك عندما لا يقوم الأفراد بالكشف عن دخولهم أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها أو كلاهما للسلطات الضريبية كذلك فإن هناك بعض أشكال الضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة و ضريبة المبيعات لا يتم تحصيلها نتيجة التهرب الضريبي و عندما يصبح حجم الإقتصاد الخفي جوهريا فإنه يؤذي إلى فقدان جوهري في الإيرادات العامة و يترتب على الفقد الإيرادات الناتجة عن التهرب الضريبي زيادة مستويات الضرائب على الأنشطة التي يتم في الإقتصاد الرسمي،بمعنى أن معدلات الضرائب التي يتم جمعها على الدخول المسجلة تصبح أكبر من اللازم،كذلك فإن الإيرادات الحكومية ستكون اقل من القدر الذي يجب أن تكون عليه، ومن ثم يصبح عجز الموازنة العامة للدولة أكبر مما يجب و بهذا الشكل يصبح النظام الضريبي القائم على الضرائب على الدخل في ظل وجود حجم كبير للإقتصاد الخفي غير عادل الأمر الذي يولد ضغوطا أكبر نحو نظم للضرائب غير المباشرة كذلك فان هناك مخاطرة من ، إنتشار عملية التهرب الضريبي سوف تدفع الأخريين الى التهرب الضريبي .

لقد أقرت إدارة الضرائب IRS في الولايات المتحدة مستوى الخسارة الناتج عن التهرب الضريبي بسبب وجود الإقتصاد الخفي بحوالي 40-42 مليار دولار عام 1976 أما في عام 1981 فقد قدرت خسارة الضريبة على الدخل الناتج عن وجود الإقتصاد الخفي ما بين 86-90 مليار دولار،و هو ما يعني أن خسارة الضريبة على الدخل الناتجة عن وجود الإقتصاد الخفي تمثل 30% تقريبا من إجمالي حصيلة الضرائب على الدخل.

الأثر على وضع السياسات الإقتصادية و تحقيق الإستقرار الإقتصادي :

إن نمو الإقتصاد الخفي ينتج عنه نوع من المغالات في المؤشرات الرسمية للتضخم و البطالة و معدلات نمو الناتج القومي،و بالتالي فإن السياسات الإقتصادية اللازمة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي قد تتصدى لمشكلات غير واقعية ،و إذا ما حاولت تلك السياسات الإقتصادية إتخاذ إجراءات مضادة لمواجهة هذه المشكلات فان ذلك سوف ترتب عليه حدوث نوع من عدم الإستقرار في الإقتصاد الرسمي ،إلى الحد

الذي تصبح معه المشكلات غير الحقيقية مشكلات حقيقية و التي تؤذي في الواقع إلى نمو الإقتصاد الخفي و زيادة حجمه و أهم هذه الآثار تتمثل في :

أ. **عدم دقة البيانات و الإحصاءات الرسمية**: عندما يزداد حجم الإقتصاد الخفي فسوف تنخفض درجة مصداقية البيانات و الإحصاءات الرسمية ، ومن ثم تصبح المؤشرات الإقتصادية غير مناسبة لصنع السياسات الإقتصادية الملائمة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي وعندما تكون الإحصاءات الإقتصادية متحيزة،فإن الإقتصاديين سوف يقومون بإجراء توقعات خاطئة،و تقديم تحليل غير صحيح لصانعي السياسة الإقتصادية،والذين بدورهم يقومون بإتخاد سياسات خاطئة للتعامل مع المشكلات المطروحة و عندما تكون التوقعات غير صحيحة و السياسات غير مناسبة ،فإن النتائج تأتي على عكس المتوقع لها[5].

نجد أن إستبعاد الدخول التي تتحقق في نطاق الإقتصاد الخفي يترتب عليه عدم صحة البيانات الخاصة بحساب الدخل القومي ،و كذلك البيانات الخاصة بمعدل النمو السنوي في حجم الدخل القومي و الذي يبدو أقل من قيمة الحقيقية ، و هو ما يعتبر مضللا للسياسات الإقتصادية مما يؤذي إلى نتائج عكسية على الإقتصاد القومي[6].

ب. **معدلات البطالة**: يعتبر معدل البطالة من الأمور الحيوية من الناحية السياسية و من هنا فقد تبدو أهمية الاقتصاد الخفي في قدرته على توفير فرص العمل لهؤلاء الذين لم يتحاصلو على فرصة عمل في الإقتصاد الرسمي،و بما أن هذه العمالة عادة ما تكون غير مسجلة ،فإن الأرقام الرسمية عن معدلات البطالة في الإقتصاد تصبح مغالى فيها.

يشير Gutmann(1985) إلى أن حوالي ربع قوة العمل في الولايات المتحدة تعمل بالإقتصاد الخفي سواء أفراد يعملون وظائف إضافية بالإضافة إلى عملهم الرسمي في هذا القطاع،و هؤلاء يمثلون حوالي 80% من العاملين في الإقتصاد الخفي،أو كانوا يعملون في الإقتصاد الخفي بصفة أساسية . إن تحيز البيانات الرسمية عن البطالة يرجع إلى أن معدل البطالة يقوم على أساس المنتوجات التي تقوم على إجابات أفراد لا يقولون الحقيقية فيما يتعلق بحالتهم الوظيفية ،ذلك أن جميع المنتوجات التي تتم سواء على نطاق الأسرة أو غيرها، تقوم على فرضية أن الأفراد أمناء في إجاباتهم على أن نتائج هذا الإفتراض قد تكون خطيرة،و لا يمكن الإستهانة بها،ذلك أن الأفراد الذين يسجلون ضمن الأفراد الذين يحصلون على إعانات بطالة،أو غير ها من المدفوعات التحويلية،عادة ما يفترض أنهم يبحثون عن عمل وإذا فرض أنهم لا يبحثون عن عمل ،فإن حقهم في الحصول على هذه الإعانات قد يتوقف،ولكن بعض هؤلاء قد لا يبحث عن عمل فعلا و بالتالي يحصلون على هذه المدفوعات بالإحتيال من ناحية أخرى،فإن البعض الأخر قد يمارس الأنشطة الإجرامية التقلدية،مثل السرقة و توزيع المخدرات...إلخ،أو قد يكون عرضة لأحكام جنائية مثل هؤلاء عادة ما لا يدعون أنهم يمارسون أعمالا تخرق القانون،و عادة ما تكون إجاباتهم في مسوحات العمالة بأنهم يبحثون عن عمل ،و من ثم يصبحون ضمن إحصاءات البطالة

الرسمية ،و هكذا فإن الإجابات الغير صحيحة تحدث تحيزا في البيانات المشتقة من هذه المسوحات و بما أن الإقتصاديين مجرد مستخدمين للبيانات،فإن معظم الإقتصاديين يدخلونها في إطار نماذج إقتصادية قياسية بدون إعتبار لهذا التحيز في البيانات ،و كنتيجة لذلك فإن نتائجهم تكون متحيزة [7]

ج. **معدلات النمو الإقتصادي:** يتسبب الإقتصاد الخفي في عدم دقة البيانات و المعلومات المتاحة عن معدلات النمو الإقتصادي ،فعندما يوجد الإقتصاد الخفي فإن معدلات النمو الحقيقي في الإقتصاد سوف تختلف عن معدل النمو الرسمي ،فإذا كان كل من الإقتصادين الرسمي و الخفي يحققان معدلات نمو بصورة متوزانة ،فإن مقدار التحيز في المؤشرات الرسمية عن النمو الفعلي يصبح صفرا،أما إذا تجاوز معدل نمو الإقتصاد الخفي معدل النمو الخاص بالإقتصاد الرسمي،فإن معدل النمو الإقتصادي العام في الإقتصاد ككل يصبح أقل من الواقع ،و العكس صحيح،و هكذا يتسبب وجود الإقتصاد الخفي في تشويه المؤشرات الإقتصادية الرسمية في صورة تقديرات أقل من الواقع،أو تقديرات مغالى فيها عن معدل النمو الإقتصادي و نخلص مما تقدم إلى نتيجة هامة، هي أن طرق قياس الناتج القومي التي لا تأخذ الإقتصاد الخفي في الإعتبار تكون غير دقيقة. و توضح بعض الدراسات المقارنة التي تمت في هذا المجال أن تقديرات معدلات نمو الناتج في الإقتصاد الخفي في الكثير من الدول تفوق تلك الخاصة بالإقتصاد الرسمي و على سبيل المثال،فقد بلغت معدلات النمو الإسمي للناتج في الإقتصاد الخفي في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين 8.1% إلى 8.3% بالمقارنة ب 7.9% للإقتصاد الرسمي و ذلك خلال الفترة 1977-1978،بينما إذا تم أخذ الإقتصاد الخفي في الإعتبار ،فسوف ترتفع معدلات النمو الإقتصادي إلى 16.9%[8].

د. معدلات التضخم: بالنسبة لمعدلات التضخم ،يلاحظ أن الإقتصاد الخفي يؤذي إلى تشويه الأسعار المحلية حيث تمثل الأسعار في الإقتصاد الخفي إلى التزايد بمعدلات أقل من تلك السائدة في الإقتصاد الرسمي بصفة خاصة عندما يكون الإقتصاد الخفي إلى التزايد بمعدلات أقل من تلك السائدة في الإقتصاد الرسمي،بصفة خاصة عندما يكون الإقتصاد الخفي منافسا للإقتصاد الرسمي في تقديم نفس أنواع السلع و الخدمات، أو عندما تكون أسعار السلع و الخدمات مدعمة من الحكومة و هكذا فإنه من المتوقع أن تكون أسعار السلع في الإقتصاد الخفي أقل من الأسعار في الإقتصاد الرسمي بالنظر إلى أعبائه الإدارية و الضريبية و الإجرائية ،وفي مثل هذه الحالات يترتب على وجود الإقتصاد الخفي أن يصبح معدل التضخم مغالى فيه أي مرتفعا عن المعدل الحقيقي السائد في الإقتصاد [9]

و يحدث العكس في حالة وجود سوق سوداء في الإقتصاد الخفي كما هي الحال بالنسبة للدول النامية ،حيث تكون معظم السلع مدعمة أو تخضع للتغير الجبري،أو أن تكون حصص الإستيراد من بعض السلع محددة مع وجود فائض كبير في الطلب على السلع و الخدمات،مثال ذلك القمح و الدقيق و الإسمنت و حديد التسليح و الأخشاب .....إلخ ففي هذه الحالات يحدث تحيز كبير في بيانات التضخم حيث تكون الأرقام للأسعار المحلية منخفضة كثيرا عن الأرقام القياسية الحقيقية ،لأن سلة السلع

التي يحسب على أساسها الرقم القياسي للنفقات المعيشية لا تتعامل مع الإقتصاد الخفي كحقيقة واقعية،و إنما يتم الحساب على أساس الأسعار الرسمية لهذه السلع و الخدمات [10]

هـ. **الأثر على السياسة النقدية** : يترتب على وجود الإقتصاد الخفي زيادة الدوافع الأساسية للإحتفاظ بالنقود في صورة سائلة بغرض إجراء المعاملات التي تتم في الإقتصاد الخفي غير أن هذا الطلب على النقود لا يكون حساسا للتغيرات التي تحدث في معدلات الفائدة، لأن الحاجة إلى تجنب دفع الضريبة و الرغبة في عدم الكشف عن ممارسة أنشطة خفية قوية للغاية و على ذلك يتسبب وجود الإقتصاد الخفي ككل في قلة مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة في الإقتصاد ككل،و يتوقف ذلك على حجم الإقتصاد الخفي كما يؤثر وجود الإقتصاد الخفي على السياسة النقدية من خلال حركات الأساس النقدي ،أي إحتياطات البنوك من النقود و الأرصدة السائلة ، و التي يفترض أنها تخضع لسيطرة و تحكم البنك المركزي ،و بما أن نسبة النقود السائلة المستخدمة في الإقتصاد الخفي تعتبر مرتفعة،فإن سياسة البنك المركزي لا بد و أن يتم تحليلها في ضوء أثارها على إحتياطات البنوك و الجزء المتبقي من النقود السائلة فقط ،بعد استبعاد النقود السائلة المستخدمة في نطاق الإقتصاد الخفي.

وفي حالة توجيه السياسة النقدية بما يتناسب مع حقيقة الدخل القومي فإنه يكون من الصعب على البنك المركزي القيام بهذه المهمة في حالة إرتفاع معدل نمو النشاط الإقتصادي الرسمي فإن السياسة النقدية تتحدد فقط على أساس الإقتصاد الرسمي دون إعتبار للإقتصاد الخفي،و هو ما يجعل التوسع النقدي ضئيلا جدا بالنظر إلى إحتياجات الإقتصاد القومي كله[11].

و. **الأثر على الكفاءة في توزيع الموارد**: يؤثر الإقتصاد الخفي بصورة سيئة على توزيع أو تخصيص الموارد الإقتصادية في المجتمع حيث نجد أنه في حالة عدم خضوع الدخول المحققة في ظل الإقتصاد الخفي للضرائب يحدث تحول في تخصيص الموارد بحيث تتجه الموارد إلى أنشطة الإقتصاد الخفي و تبتعد عن أنشطة الإقتصاد الرسمي رغبة في عدم دفع الضرائب و يستمر ذلك حتى يحدث نوع من التفاوت بين معدل العائد الناتج من الإقتصاد الخفي غير الخاضع للضرائب و معدل العائد الناتج عن الإقتصاد الرسمي ،و ينطوي ذلك بلا شك على مستوى تخصيص الموارد من الناحية الإقتصادية و الإجتماعية [12]

م. **التأثير السلبي على البيئة**: نظرا لأنه تنتج عن أنشطة الإقتصاد الخفي كميات كبيرة من المخالفات و النفايات التي تقوم بإلقائها في أقرب مكان لها،دون إتباع تعليمات قانون النظافة ، و هو ما يوضح مدى كبر عبئ تكلفة النظافة الذي يقع على عاتق الدولة [13] بالإضافة إلى تصاعد الأبخرة و الغازات الناتجة عن عمليات التصنيع دون إستخدام أساليب المعالجة الصحية، و ذلك في ظل تواجدها داخل المناطق السكنية المزدحمة مما يؤثر سلبا على البيئة و على صحة المواطن.

ن. **التأثير السلبي على الحافز نحو التعليم:** نظرا لان توافر فرص عمل بالقطاع غير الرسمي شجع الكثير من الطلاب على ترك التعليم و خاصة في العائلات ذات الدخول الضعيفة للإلتحاق بعمل غير رسمي لمساعدتهم،ولاشك أن ذلك يمثل مظهرا صارخا للفقر ،نظرا لحرمانهم من التعليم الذي يؤهلهم لفرص عمل أفضل و يساعدهم على زيادة دخولهم و انتجياتهم في المستقبل [14].

الأثار الإيجابية للإقتصاد الخفي: يرى بعض الكتاب أن أنشطة الإقتصاد توفر فرص عمل و دخولا إضافية تعين الناس في مواجهة أعباء الحياة المتزايدة مما يعد صمام أمان في مواجهة الضغوط الإجتماعية أثناء فترات الركود الإقتصادي و خاصة لبعض المجموعات التي لا تتاح لها فرص العمل الرسمي مثل صغار السن و النساء و كبار السن مما يشجع الشعور بالأهمية في المجتمع .

و في دراسة عن الإقتصاد غير الرسمي في دول شمال إفريقيا أن هذا القطاع يلعب دورا هاما في بعض المجالات الإنتاجية إذا أخذ في الاعتبار ضعف القطاع الإنتاجي الكلي في البلدان النامية،و خاصة في الصناعات الصغيرة و الحرف،حيث تفوق القيمة المضافة في هذه المجالات نظيرتها في الصناعات الكبيرة الحكومية ،كما أن هذه الأنشطة توفر للفقراء منتجات رخيصة،كما تساعد في تحقيق بعض التوازن للتجارة الخارجية بتوفير سلع محلية محل الواردات [15].

الخاتمة:

تستحق ظاهرة الاقتصاد الخفي المزيد من الاهتمام و الأخذ في الاعتبار عند وضع السياسات الإقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي في المجتمع ، لا سيما و أن الإقتصاديات الخفية بلغت نسبا لا يمكن إهمالها من إجمالي النشاط الإقتصادي في كافة دول العالم المتقدم منها و النامي ،بل و أنها في بعض الحالات كانت تنمو بمعدلات تفوق مثيلتها في الإقتصاديات الرسمية وقد أدى ذلك إلى تزايد الإهتمام في الكثير من دول العالم ،خصوصا المتقدم منها،بحجم هذه الظاهرة و أبعادها المختلفة مثل مستوى نمو أنشطة الإقتصاد الخفي ،و مدى إمكانية قياس حجم و أنشطة الإقتصاد الخفي و التحكم فيه و حجم أهمية النفقات الإجتماعية المترتبة على وجود الإقتصاد الخفي .

الهوامش

[1] محمد إبراهيم طه السقا،الإقتصاد الخفي في مصر،ملتزمة للطبع و النشر،القاهرة ،ص 12 ص 13.

[2]عاطف وليم أندراوس ، الإقتصاد الطلي ،المفاهيم،المكونات الأسباب،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2005،ص12.

[3]جابر محمد عبد الجواد،قياس الآثار الإقتصادية الكلية الإقتصاد الخفي في مصر،رسالة دكتوراه،كلية التجارة و إدارة الأعمال ،قسم الإقتصاد و التجارة الخارجية ،جامعة حلوان القاهرة،2003،ص 37.

نسرين عبد الحميد نبية،الإقتصاد الخفي ،ط1،دار وفاء لدنيا الطباعة و [4]النشر،الإسكندرية،2008،ص80.

[5] حمدي عبد العظيم، غسيل الأموال في مصر و العالم، القاهرة 1997، ص26.

[6] صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد السري ،دراسة في اليات الاقتصاد الخفي و طرق علاجه، دار النهظة العربية ،القاهرة، 2002 ،ص55

[7] محمد إبراهيم طه السقا،مرجع سبق ذكره،ص ص 62.61.

[8] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سبق ذكره ص ص 64.63.

[9]بيترح كويرك،غسيل الاموال يثير التشويش في الاقتصاد الكلي، مجلة التمويل و التنمية العدد 11، مارس 1998 ،ص9.

[10] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سبق ذكره ص 64.63.

[11]نفس المرجع السابق،ص 65.64.

[12]حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص29.28.

[13]سحر حافظ و آخرون،القطاع غير رسمي في حضر مصر،التقرير الثاني،المركز القومي للبحوث الإجتماعية و الجنائية،2001،ص 201.202

[14]. عصام الشيخ ، عبد القادر نبال ،ابراهيم علي ، القطاع غير المنظم في سوريا، 2007، ص 6 على الموقع :http://www.mafhoum.com/syr/articles-01/aci/ali.thm

[15]عمر عبد الحي صالح البيلي ،الاقتصاد الخفي في الدول النامية اتجاهات و توقعات ،مجلة الدراسات المستقبلية ،العدد الثالث ،يوليو 1997 ، مركز دراسات المستقبل، جامعة اسيوط ،ص ص 100 99.